العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

دمشق تكافح لإخراج القطاع الصناعي من ورطة الركود

فقدان الوقود وارتفاع التكاليف وصعوبات التمويل تشل أعمال الشركات

أطلق الصناعيون في مناطق سيطرة النظام السوري صافرات الإنذار محذرين من انهيار القطاع، وتحولت خطابهم إلى نبرة أكثر حدة حينما طالبوا بالإسراع في إيجاد حلول جذرية لمشاكلهم المتراكمة والتي قوضت بث الحياة مجددا في أعمالهم في ظل مخلفات سنوات الحرب والعقوبات الأميركية الخانقة.

تحديات شاقة تواجه القطاع

دمشق – رمت أوساط قطاع الصناعة في سوريا بكل ثقلها للضغط على الحكومة لإقرار تدابير عاجلة لمساعدة الشركات الصناعية الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة، وذلك تجنبا للإغلاق التام.

وتعاني الشركات من فقدان الوقود لتشغيل المصانع وارتفاع تكاليف المواد الأولية والرسوم الجمركية، إلى جانب انسداد آفاق التمويل بسبب شح السيولة النقدية في البلاد وعدم قدرة دخول المستثمرين الأجانب إلى البلاد بسبب الحظر الأميركي.

كما وجدت نفسها في ورطة ارتفاع معدل الضرائب مما فاقم الأعباء المالية عليها، والتي تشكل فاتورة أجور العمال والموظفين أحد أبرز الأحمال الثقيلة بالنسبة إلى ميزانيته الضعيفة، في وقت تشهد فيه الليرة تراجعات متتالية في قيمتها أمام الدولار في السوق السوداء حيث يبلغ سعر صرف العملة الأميركية 3450 ليرة بينما يبلغ سعره في السوق الرسمية 2512 ليرة فقط.

وطالب الصناعيون خلال لقاء جمعهم الثلاثاء الماضي بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم في غرفة صناعة دمشق وريفها بتوفير المشتقات النفطية وتسعير المواد المنتجة محليا وتقديم التسهيلات المالية.

عمرو سالم

نواجه صعوبات بسبب الحصار الاقتصادي لكن علينا حل المشاكل

وترى أوساط القطاع أيضا أنه من الضروري تشكيل لجنة مراقبة للبضائع المهربة وتوفير احتياجات الصناعيين من مواد ومستلزمات إنتاج وضبط الأسواق والأسعار وما يتعلق بتطبيق قانون حماية المستهلك.

وحاول سالم الدفاع عن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة. وقال خلال تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية الرسمية إن "الحكومة حريصة على تذليل العقبات التي تواجه عمل الصناعيين في ما يتعلق بتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة أو حتى التعليمات التنفيذية".

وأوضح أنه سيتم تشكيل مجموعات عمل تضم الصناعيين والتجار للاجتماع باللجنة الاقتصادية وإصدار القرارات التي تسهل عمل أصحاب الشركات.

ولكنه أقر في الوقت نفسه بالصعوبات التي تواجهها البلاد من أجل توفير المشتقات النفطية نتيجة الحصار الاقتصادي وأن الحكومة تعمل على حلها.

ويرى محللون أن هذا الاعتراف يكشف حالة الاختناق المالي التي بلغها النظام السوري بعد الانتكاسات التي تعرض لها الاقتصاد وتراجع سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياته منذ اندلاع الثورة في 2011.

كما يكشف بوضوح تراجع الدعم المالي، الذي كانت تتلقاه دمشق من حليفتيها إيران وروسيا، بسبب المتاعب الاقتصادية التي تواجهها تلك الدولتان نتيجة تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية.

ومن المتوقع أن تحصل سوريا على الغاز والكهرباء، مقابل تسهيل مشروع استجرار الغاز المصري إلى لبنان عبر أراضيها، وهو ما يعني أنه بالإمكان تخفيف الضغوط على الصناعيين إذا ما توفرا بشكل مستقر.

وبسبب ظروف الحرب، كانت لدى معظم الصناعيين السوريين حسابات مصرفية في لبنان، والتي كانت رئة سوريا أثناء الأزمة، ولكن عندما فرضت البنوك اللبنانية تجميد الحسابات في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في منتصف أكتوبر 2019، تأثر الوضع الاقتصادي السوري بشكل كبير.

وفي نوفمبر الماضي قال الرئيس السوري بشار الأسد إن "حجب مليارات الدولارات من الودائع لدى رجال الأعمال السوريين في لبنان كان السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في سوريا".

وأشارت دراسة نشرها المرصد العمالي للدراسات والبحوث السوري عن مدى تأثر الاقتصاد المحلي من تجميد ودائع السوريين في لبنان في يناير 2020 إلى أن إيداعات السوريين الأفراد في البنوك اللبنانية تبلغ 45 مليار دولار، إلى جانب نحو خمسة مليارات دولار ودائع لشركات وبنوك سورية.

واضطرت دمشق إلى اتخاذ خطوة وصفها الخبراء بـ"الكارثية" تتمثل في إلقاء حمل المشاريع الحكومية المتعثرة على شركات القطاع الخاص المتأثرة أصلا من أزمات مالية خانقة بسبب الحرب، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في ظل اشتداد عقوبات "قيصر" الأميركية.

وأعلنت وزارة الصناعة صيف العام الماضي عن خطة لتحقيق الاستثمار الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة تتضمن إجراء ترميم جزئي لخطوط إنتاج ومنشآت لرفد الخزينة العامة بموارد إضافية مع الاستنجاد بالقطاع الخاص لإدارة المشروعات المتوقفة.

ويكافح الاقتصاد السوري أزمات لا حصر لها منذ أن دخل قانون "قيصر" حيز التنفيذ في يونيو الماضي، لكن العقوبات ليست بجديدة على البلد، فقد عرقلت الإجراءات الأميركية والأوروبية منذ سنوات قدرات البلد الاقتصادية، بعدما طالت شركات ورجال أعمال وقطاعات مختلفة.

واستهدف القانون عددا من الصناعات التي تديرها سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة.

وبعد وقت وجيز، فرضت الولايات المتحدة عقوبات استهدفت البنك المركزي السوري وأدرجت العديد من الأشخاص والكيانات في القائمة السوداء لخنق الحكومة السورية.

ومع حدوث هذه الأزمات، استمرت العملة في التدهور وارتفعت أسعار جميع المواد بشكل كبير، علاوة على ذلك، حدث نقص حاد في الوقود بالإضافة إلى أزمة تأمين القمح للخبز بسبب ارتفاع أسعار القمح المستورد.

ولجأت الحكومة إلى رفع أسعار الوقود والخبز المدعوم وعالجت الموقف من خلال ضبط التوزيع عبر بطاقة إلكترونية توزع على المواطنين لتحديد عدد المواد المدعومة التي يمكنهم الحصول عليها شهريا.

سوفت بنك يعقد أول صفقة استثمارية في السعودية

طوكيو/الرياض – عقدت مجموعة سوفت بنك أول صفقة استثمارية لها في السعودية وذلك بالشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) ضمن خطط للتوسع تشمل الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

وأعلنت سوفت بنك الأربعاء عن تقديم تمويل بقيمة 125 مليون دولار من خلال صندوق رؤية 2 لمنصة اتصالات العملاء يونيفونيك، وهي شركة تتخذ من الرياض مقرا لها.

وقال أحمد الحمدان الرئيس التنفيذي لشركة يونيفونيك في مقابلة مع وكالة بلومبرغ "قد يتم استخدام العائدات لتمويل أعمال جديدة داخل الشرق الأوسط والنمو في آسيا وأفريقيا".

وأشار إلى أن الشركة ستلقي نظرة على عمليات الاستحواذ في هذه المجالات لمساعدتها على النمو بشكل أسرع.

وتأتي الصفقة بعد عملية جمع أموال بقيمة 415 مليون دولار من قبل شركة كيتوبي للمطابخ السحابية، والتي كانت الاستثمار الأول لسوفت بنك في شركة مقرّها الإمارات، حيث تجاوزت قيمتها المليار دولار.

وتوفّر يونيفونيك برنامجاً قائما على السحابة لإرسال الرسائل الآلية ومع انتشار الوباء لجأت الشركات إلى هذه الخدمات لإرسال كلمات مرور مرة واحدة، أو تحديثات الشحن للعملاء. وقد عالجت الشركة 10 مليارات معاملة خلال العام الماضي، مع رسوم رمزية.

ويتزامن دخول سوفت بنك إلى الشرق الأوسط مع تزايد عدد الشركات الناشئة التي يُطلق عليها اسم "يونيكورن"، أي التي وصلت قيمتها إلى ما لا يقل عن مليار دولار.

ويتطلّع المزيد من المستثمرين من الخارج إلى المراهنة على التحوّل إلى الخدمات عبر الإنترنت في المنطقة التي تعتبر بيئة ناشئة في هذا المضمار.

وامتنع حمدان عن التعليق على أحدث تقييم للشركة، لكنّه قال إنّ الشركة تتوقّع مبيعات تزيد عن 100 مليون دولار للعام الجاري، وهي ستبدأ التخطيط لإدراجها في بورصة عالمية في السنوات الثلاث المقبلة.

وأكد أن القدرة على جذب أحد أفضل الصناديق الدولية للاستثمار في السعودية هي علامة فارقة ستشجع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى المجال الرقمي والتكنولوجي.

وقال "سنعمل بعض التحسينات لإدراجها في السوق العالمية التي يمكن أن تقدّم أفضل تقييم".

وقام الحمدان بتأسيس يونيفونيك بمعية شقيقه حسن حمدان في عام 2006، وقد تمّ تمويلها ذاتياً بشكل كبير خلال العقد الأول.

أحمد الحمدان

يونيفونيك تتطلع إلى القيام باستحواذات للنمو بشكل أسرع

وكانت قد جمعت 21 مليون دولار في عام 2018 بقيادة أس.تي.في، وهو صندوق استثماري تبلغ قيمته نصف مليار دولار، وممول من شركة الاتصالات السعودية. كما كانت سنابل، وهي وحدة تابعة لصندوق الثروة السعودي، مستثمراً في الشركة أيضا.

ويعتقد حمدان أن الشركة ستنمو عشرة أضعاف خلال السنوات الخمس المقبلة، حيث سيكون بإمكانها أن تعالج مئة مليار معاملة، "وأن يكون لنا تأثير على 400 مليون شخص، وربما العمل مع 50 ألف شركة".

وتضاعف تقييم شركة تويليو، التي تدير نشاطاً تجارياً مشابها وهي مدرّجة في بورصة نيويورك، أكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى ما يقرب من 60 مليار دولار منذ أن أجبر الوباء المزيد من المعاملات بالتحوُّل نحو الإنترنت.

وكان الصندوق السيادي قد ضخ نحو 45 مليار دولار في صندوق رؤية الأول، والذي دعم العديد من كبرى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بما في ذلك أوبر تكنولوجيز وأوبن دور تكنولوجيزودور داش.

آفاق تكنولوجية واعدة في الشرق الأوسط

البحرين تعول على الاستثمار السياحي لتحفيز اقتصادها

المنامة – تتطلع الحكومة البحرينية لتفعيل خططها المتعلقة بتحفيز اقتصادها الأضعف في منطقة الخليج العربي، متسلحة بمبادرات متنوعة تشمل قطاعات في مقدمتها الخدمات المالية والتكنولوجيا والسياحة والترفيه والصناعة والنقل والخدمات اللوجستية.

وتبرز السياحة كأحد أضلاع الخطة مع تعويلها على استقطاب المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع الداعم لصناعة الترفيه، والذي تشير التقديرات إلى أنه يساهم بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وكشف مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين الأربعاء أنه جذب ما يقارب من 15 مليون دينار (40 مليون دولار) من الاستثمارات في القطاع السياحي التي ستساهم في توفير 260 فرصة عمل على مدى ثلاث سنوات.

وأكد المجلس أنه يسعى للاستفادة من تنمية القطاع مع بدء عودة الانتعاش للحركة السياحية العالمية.

مساع لإيقاظ صناعة الترفيه

وكانت شركة طيران الخليج الحكومية قد أعلنت الشهر الماضي عن استئناف حوالي 80 في المئة من رحلاتها الجوية ما قبل الجائحة، وذلك مع فصل الصيف، حيث برزت البحرين ضمن القوائم الخضراء لدى العديد من الدول.

وأكد علي المديفع المدير التنفيذي للاستثمارات بمجلس التنمية الاقتصادية أن القطاع السياحي يعتبر بمرافقه المتعددة من مطاعم وفنادق ومنتجعات من بين القطاعات التي من المتوقع أن يعود لها نشاطها وزخمها في المرحلة المقبلة مع بدء الانفتاح التدريجي وتخفيف القيود والعودة إلى الحياة الطبيعية.

ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى المديفع قوله إنه "لطالما سعينا عبر الخطة الاستراتيجية للمجلس لدعم القطاع وتطويره من خلال استقطاب الاستثمارات في سبيل المساهمة في التنويع الاقتصادي وخلق الفرص الوظيفية في السوق المحلية".

وتعد البحرين من أفقر دول الخليج في امتلاك الموارد النفطية وتنتج حاليا 200 ألف برميل من الخام يوميا، وقد تلقت حزم مساعدات مالية من السعودية والإمارات في السنوات الماضية من أجل إحلال التوازن المالي.

ويؤكد خبراء أهمية الخطوات التي تتخذها المنامة لتشجيع وتحفيز قطاع الأعمال وخاصة في المجال السياحي وتسهيل إجراءات الاستثمار أمام أصحاب المشاريع كونها تعزز معدلات النمو الاقتصادي للدولة الخليجية الصغيرة.

ومن ضمن الاستثمارات التي تستقطبها البحرين سلسلة مطاعم جونايدن والتي تستثمر لأول مرة في البلاد، حيث من المتوقع أن توفر 80 فرصة عمل لتساهم في الباقة المتنوعة من المطاعم العالمية في هذه المنطقة.

وقال الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة رمزة للاستثمار التي تدير هذا المشروع "يعتبر مطعم جونايدن أحد أشهر مطاعم اللحوم التركية ولديه سمعة عالمية، حيث يمتلك 40 فرعا في تركيا ودول أخرى كثيرة مثل دبي".

وأضاف "سيشكل تدشين المطعم في البحرين إضافة جديدة لقطاع المطاعم السياحية بالبلاد".

كما شملت الاستثمارات قيام شركة باتشي وهي العلامة التجارية المعروفة في مجال منتجات الشوكولاتة بالاستثمار بقيمة إجمالية بلغت 8 ملايين دولار في توسعة أعمالها بالبحرين عبر إطلاق مشاريع جديدة لتقديم تجربة متنوعة من الخدمات، وسيساهم هذا الاستثمار في خلق 160 وظيفة على مدى ثلاث سنوات.

وأكدت باتشي أن البحرين تتميز ببيئة أعمال مواتية ومحفزة لتطلعات الشركة في توسعة أعمالها على مستوى البحرين والمنطقة كونها تتسم بالاستقرار والانفتاح الترابط.

علي المديفع

ندعم تطوير القطاع ليسهم في تنويع الدخل ويدعم سوق العمل

وإلى جانب ذلك، ترى الشركة أن ثمة بيئة استثمارية داعمة ممثلة في مجلس التنمية الاقتصادية وغيره من الجهات والمؤسسات التي سهلت لها السبل لتطوير أعمالها، وأعربت عن اعتزازها بأن تكون جزءا من القطاع السياحي الحيوي.

وتخطط مجموعة إي.أل.أس.أس المتخصصة في إنشاء الأحواض المائية والمتنزهات المائية استثمار مليون دولار في مقر أعمالها الإقليمي بالبحرين عبر مشروعها في مجمع دلمونيا التجاري لإنشاء أكبر حوض أسماك.

كما أنها تعكف على عدد من مشاريع الأحواض المائية الأخرى بالبلاد ودول خليجية أخرى أولها السعودية وسلطنة عمان والإمارات.

ومن المتوقع أن توفر مشاريع المجموعة في البحرين نحو 20 فرصة عمل في السوق المحلية في مجالات البيولوجيا البحرية والعلوم البيئة إلى جانب الغوص تحت الماء والتخصصات الهندسية.

وقال جيد ماكاتير المدير العامة لمجموعة إي.أل.أس.أس "تشكل البحرين بالنسبة إلينا وجهة مثالية لتطوير أعمالنا والانطلاق بها في دول المنطقة، وقد لمسنا العديد من المزايا التنافسية التي توفرها البيئة الداعمة لقطاعات الأعمال في المملكة على صعيد تجربتنا في العمل بعدد من المشاريع".

وأوضح أن شركته تعمل مع مجلس التنمية الاقتصادية وعدد من الشركات البحرينية التي تضم خبرات وكفاءات في مجال الهندسة المعمارية والأعمال الإنشائية والبيع بالتجزئة، وهو ما شكل فرصة مهمة لتشارك الخبرات في هذا المجال، مؤكدا أن البحرين ستكون البيئة الملائمة لعدد من المشاريع القادمة مستقبلا.